

إغلاق مؤسسات القدس تطهير عرقي لمدينة القدس العربية*

إعداد: يعقوب عودة**

تطالعنا سلطات الاحتلال الإسرائيلي بين الحين والآخر بقراراتها القاضية بتجديد إغلاق أكثر من عشرين مؤسسة ومركز وجمعية ونادياً فلسطينياً في القدس العربية، كانت قد أغلقت بعد اتفاقيات أوسلو بموجب قرارات وأوامر إدارية صدرت عن وزارة داخلية الاحتلال الإسرائيلي. وتذرعت هذه الوزارة بذرائع لا تستند إلا إلى قانون وقوة المحتل، ومنها: «نشاطات معادية» أو «غير مشروعة»، «نشاطات مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية»، «حماية أمن الجمهور»، أو غيرها من الذرائع المختلفة، ووثقت مراكز حقوق الإنسان عشرات حالات إغلاق للمؤسسات الفلسطينية في القدس على مدار أربعين عاماً من الاحتلال، منها حالات إغلاق نهائي بسحب ترخيصها، ومنها إغلاق لأشهر تتجدد مراراً وتكراراً، لا لسبب سوى لشبهة الاحتلال الإسرائيلي في التطهير العرقي لمدينة القدس عاصمة فلسطين.

المؤسسات الفلسطينية في القدس

مثلت القدس دوماً العاصمة الرمزية لفلسطين، لمكانتها الدينية وطبيعتها التاريخية الأثرية، ولموقعها المتوسط في فلسطين، فالقدس قبل الاحتلال الإسرائيلي وبعده هي المركز الثقافي: الإعلامي والفني والتعليمي والروحي «إسلامي / مسيحي»، والاقتصادي. وهي الوجه الوطني القومي، أي أنها المركز السياسي لفلسطين.

إنّ مدينةً بهذه المكانة والأهمية حتماً سيفرز مجتمعها المدني مؤسسات وجمعيات ومنظمات وتنظيمات وأطراً وأشكالاً تنظيمية شتى، وأياً ما كانت تسمياتها وأهدافها وأدوارها وتركيباتها فإنّها مثلت وتمثل بمجموعها هوية القدس، ووجه القدس الحضاري العربي الإسلامي، وهي تتنوع بتنوع الحاجة المجتمعية المحلية والوطنية، كما أنّها تنمو وتشكل تبعاً للتحديات التي تمر بها المدينة بشكل خاص وفلسطين بشكل عام.

* قدمت كورقة في مؤتمر القدس تاريخ المستقبل المنعقد بتاريخ ١ و٢/٨/٢٠٠٩م.

** يعقوب عودة: مراقب حقوق الإنسان والمسكن في القدس - مركز أبحاث الأراضي.

ترجمة: موسى خوري.

لقد شهدت القدس خبو وتلاشي مؤسسات، وميلاد ونهوض أخرى، مهنية واجتماعية وأهلية غير حكومية، في شتى الميادين، حيث أفرزت ظروف العيش تحت الاحتلال متطلبات واحتياجات لا يمكن تجاهلها أو حلها دون التعامل معها أو الاستجابة لها. ولم تكن الأدوات والآليات التقليدية القائمة منذ ما قبل الاحتلال بقادرة على، أو مناسبة ل، التعامل مع هذه الظروف، لأنها متطلبات واحتياجات وليدة ظروف جديدة ناجمة عن الاحتلال. ولم تكن هذه المتطلبات من التي اعتادت الاشكال القائمة والأطر والتنظيمات، لا بتركيبتها ولا بمضمونها، التعامل معها. لقد فرض الاحتلال الإسرائيلي رؤيته الخاصة، المنطلقة من فلسفته ومنظوره التاريخي لفلسطين، على الأراضي الفلسطينية بشكل عام والقدس بشكل خاص، وتعامل بهذه الخصوصية مع القدس من اليوم الأول لاحتلاله لها. وقد عبّر عن ذلك وزير دفاع الاحتلال الصهيوني في حينه «موشيه ديان»، وبعدها تمت له السيطرة العسكرية على المدينة المقدسة، بقوله: «لقد حررت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي القدس وأعدنا توحيد هذه المدينة - عاصمة إسرائيل - وعدنا إلى القدس ولن نرحل عنها مرة أخرى إلى الأبد.» إن هذه النظرة لم تتراجع، ولم تعرف اختلافاً بين قادة إسرائيل حولها منذ اليوم الأول للاحتلال، لا على الصعيد الشعبي ولا على الصعيد الحكومي الرسمي، وقد تجسّد هذا الإجماع في مجالات التشريع والقضاء والتنفيذ، ويتضح هذا الأمر بالتأكيد المستمر على مكانة القدس كعاصمة للدولة، وبالغاء المحاكم العربية، وبإزالة قرى اللطرون الثلاث عمواس ويالو وبيت نوبا، وحي المغاربة، وأيضاً في قرارات الكنيست الثلاث الصادرة يوم ٢٩ حزيران ١٩٦٧، حيث تقرر في إحداها حلّ المجلس البلدي العربي، فأصبح بالتالي «تيدي كوليك» رئيس بلدية القدس الغربية رئيساً للقدس بشطريها، وقد رفضت القدس بهيئاتها البلدية والدينية وزعاماتها وقواها السياسية قرارات الاحتلال ومنها قرار ضم القدس.

لم تتراجع السياسة الإسرائيلية الصهيونية الإحتلالية في القدس، بل هي اليوم القانون الأساسي، وهي ترى في المدينة نظرياً وعملياً، وعلى كل الأصعدة، «العاصمة» الأبدية لإسرائيل، ومركز وقلب الشعب اليهودي في كافة أماكن تواجده، وقد عبّر عن هذا ما جاء في بروتوكول مخطط القدس ٢٠٠٠ الذي أعدته حكومة وبلدية الاحتلال، وكما تجسّد على الأرض بجدار العزل والتوسع الإسرائيلي.

أطر ومؤسسات فلسطينية رداً على الاحتلال الإسرائيلي

لقد بدأت سياسات وممارسات الاحتلال من أجل تحقيق سيطرته الفعلية على المدينة المقدسة في كل الميادين، ومن أجل «أسرلتها»، منذ أن ضمّها، وما زالت هذه السياسات مستمرة حتى اليوم. وتتفق «الأسرلة» مع المشروع السياسي والأيدولوجي المتعلق بخلق «أرض إسرائيل» أو إسرائيل الكبرى، بدءاً من الدمج الجغرافي للقدس الشرقية، وخلق أغلبية سكانية يهودية فيها لجعل من المستحيل إعادة تقسيمها.^٢

من جهة أخرى يضع الفلسطينيون القدس في مكانة عالية في ثقافتهم، فلها عندهم مركزية رمزية ناجمة عن الاعتبارات التاريخية والروحية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ولها عندهم

أيضاً موقع سياسيٍّ مركزيٍّ وجوهريٍّ. ومن هنا كان الرد على الاحتلال في القدس بالمقاومة بشكل مبكر ومباشر بعد الاحتلال، وجاءت المقاومة باتجاهين غير منفصلين وعلى جبهتين: جبهة الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة والقطاع، وجبهة الشتات. وقد تمثلت المقاومة في جبهة النضال الوطني عام ١٩٦٧، وجاء النضال بشكل «عفوي» وكرد فعل سريع، ولكن منظم، على قرارات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وأخذ النضال تعبيراً عن نفسه عبر البيانات والإعلام والمظاهرات والإضرابات والعصيان المدني، وقد شاركت فيه في حينه المؤسسات القائمة في القدس: أمانة القدس، والغرفة التجارية، وشركة كهرباء القدس، ومستشفى المقاصد، والمدارس بطلابها ومعلميها، والجمعيات الخيرية، والمؤسسات المهنية الوطنية، والهيئة الإسلامية العليا التي قامت في ٢٤ تموز ١٩٦٧ بعد الاحتلال ولعبت في شخص الشيخ عبد الحميد السائح دوراً قيادياً علنياً، كما شاركت فيه الأطر السياسية الحزبية والحركية التي كانت قائمة في العهد الأردني. وقد تشكلت من كل هذه الأطر والمؤسسات وتعبيراً عنها في ٢٤ تموز ١٩٦٧ جبهة النضال الوطني، تحت قيادة سياسية شبه سرية تقود نضالاً غير منظم، بل كان أقرب إلى ردود الفعل العفوية منه إلى النضال المستند إلى الرؤيا الإستراتيجية. واتخذ النضال أشكالاً أقرب إلى الأشكال القانونية، وشاركت فيه رموز ومؤسسات وطنية، أبعد الاحتلال بعضها عن البلاد، بينما تنحى آخرون، والبعض المتبقي واصل نضاله ومقاومته في اتجاهين: التصدي لممارسات الاحتلال في مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات عليها، وحماية المناهج التدريسية العربية والمؤسسات الوطنية القائمة في القدس. ورغم أن هذا التصدي لم يكن عملاً موحداً، إلا أنه نجح في الحفاظ على المؤسسات العربية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الرئيسية، حيث بقيت المناهج التدريسية العربية، وبقي مستشفى المقاصد وشركة كهرباء محافظة القدس والهيئة الإسلامية العليا قائمة تعمل ضمن اتجاهها الوطني الفلسطيني.

خلال سنوات الاحتلال وأمام التحديات الجديدة طوّر الفلسطينيون وجوداً سياسياً هاماً لهم في القدس، خاصة بعد الاعتراف العربي ب م . ت . ف . ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وقد تمثل هذا الوجود في مؤسسات عديدة كان منها: الجبهة الوطنية الفلسطينية ١٩٧٣ / ١٩٧٦، ولجنة التوجيه الوطني الثانية ١٩٧٨ / ١٩٨١، وفيما بعد القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الشعبية الفلسطينية (قاوم) ١٩٨٧ / ١٩٩١. وشهدت القدس خلال الفترة ١٩٧٥ / ١٩٨٧ ولادة مؤسسات فلسطينية جديدة عززت من وضعها كمركز للنشاطات والفعاليات والخدمات الفلسطينية، كما أدى وجود الصحف والمجلات العربية اليومية والأسبوعية والفرق المسرحية، مسرح الحكواتي خاصة، والعديد من لجان العمل التطوعي والشبابي، فيها إلى الحفاظ على الهوية الثقافية، وعلى الهوية السياسية الفلسطينية للمقدسيين، وإلى تعزيزها. ولقد لعب وجود قيادات المنظمات السياسية المقاومة في مدينة القدس دوراً في الحيلولة دون جعلها لقمة سائغة للاحتلال. وعلى الرغم من أن هذه المنظمات كانت غير قادرة على المدى الطويل على وضع حد لعملية طبع المدينة بالطابع اليهودي، إلا أنها أسهمت مع أطر سياسية ومؤسسات أخرى، في جعل سياسة التهويد والأسرلة أكثر صعوبة وأعلى ثمناً. ورغم أن أعمال المقاومة بأشكالها المختلفة لم تكن منظمة إلا أنها ساهمت في الحفاظ على المؤسسات الفلسطينية العربية، والتي أصبحت رموزاً للهوية الفلسطينية. إن أنصع مثال على هذا مستشفى جمعية المقاصد الخيرية، والدور الذي لعبته خاصة في الانتفاضة الأولى

كمؤسسة فلسطينية صحية - طبية رئيسية وأولى في الأراضي الفلسطينية المحتلة^٣.
ظهرت وتعززت إلى جانب هذه الأطر السياسية مؤسسات صحية وتعليمية واقتصادية وخدمتية لعبت دوراً في الحفاظ على الوجود السياسي للفلسطينيين في القدس، وقد تفاعل دور هذه المؤسسات ونما على مدار ٣٢ عاماً من الاحتلال، وشكلت حالة التحدي المنظم والمواجهة المنظمة ضد الاحتلال. وكان ضمن هذه المؤسسات مؤسسات صحية وزراعية، ومؤسسات حقوق الإنسان، ومؤسسات ثقافية وجماعية واثارية، وقد زاد عددها عن ١٠٠ مؤسسة مثلت بمجموعها صرح العمل النقابي والسياسي الفلسطيني في مدينة القدس، ولا شك أن هذه المؤسسات قد لعبت دوراً سياسياً واضحاً، وهو دورٌ تفتقد إليه المدينة اليوم، خصوصاً بعد إغلاق سلطات الاحتلال للعشرات منها، وموت قسم ثان، وضعف القدرات المالية لقسم آخر، لدرجة عدم قدرة مؤسسات عديدة على دفع بدل أجره مقراتها، ودفع رواتب الموظفين المتفرغين للعمل بها. وهنا يجدر القول بأن الخلل في البنية الهيكلية لبعض المؤسسات المقدسية أدى بعد اتفاق إعلان المبادئ إلى جعلها غير قادرة على العمل في السنوات العشر الأخيرة، وكان هذا ناجماً عن العوامل التالية:

أولاً: الانتفاضة المسلحة المحصورة في نخب تطلق النار وتهتمش بوعي ودون وعي سواها أفقد الانتفاضة طابعها الشعبي.

ثانياً: الموقف السلبي والمرتاب والمشكك بها من قبل السلطة الفلسطينية، والتي رأت فيها في البداية مزاحماً لها، بل بديلاً عنها وليس مكملاً لها، مما شتت جهدها وأضاف لها عقبات إضافة لمصاعب وعقبات الاحتلال وذرائعه التي يستمدّها من اتفاقات أو سلو وما تلاها، مما حدّ من قدرتها إن لم يجعلها عاجزة عن القيام بدورها.

ثالثاً: استقالة عناصر وكوادر من العمل في المؤسسات الأهلية، وانتقالها للعمل في مؤسسات السلطة برواتب مغرية.

وفي النهاية وجراء هذه الظروف الذاتية الفلسطينية واللادائية الاحتلالية باتت هذه المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية محدودة التأثير بشكل عام، بل ومعدومة أحياناً.

تتجلى اليوم الصورة العامة للمؤسسات المقدسية على اختلافها من خلال الوقائع والحقائق التالية:

- تفاقم خروقات الاحتلال لكافة حقوق الإنسان الفردية والجماعية في القدس المحتلة.
- انتشار البؤر الاستعمارية الاستيطانية داخل المدينة وفي ضواحيها ومضاعفة عددها بصورة استفزازية عدوانية.
- تراجع الموقف الفلسطيني عن التمسك بكافة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، مما أدى إلى ضياع جزء كبير من إنجازاته.
- تراجع شديد في الخدمات التي كانت توفرها المؤسسات المقدسية للمواطنين فتعينهم في

شتى مناحي الحياة .

- ضعف المؤسسات أدى إلى ضعف المعلومات المتوفرة للمواطنين الفلسطينيين وضعف الوعي الوطني السياسي والمجتمعي .
- حالة التسبب والفلتان الاجتماعي : الاعتداء على أملاك الغير وتسريب العقارات والمباني والتفريط بها لصالح الاستيطان الاستعماري .

أنواع المؤسسات الفلسطينية في الأراضي المحتلة

الأول : المؤسسات النقابية والاتحادات والروابط المهنية : تضم النقابات العمال والطلاب والمهنيين والحرفيين والصحافيين والكتّاب ، وقد لعب مجمع النقابات المهنية دوراً مهماً بأفق وطني في مدينة القدس والضفة الغربية . ومن هذه المؤسسات اتحاد الكتاب ورابطة الصحفيين ومجمع النقابات المهنية (كنقابات الأطباء والمهندسين والعمال) وتشكيلات المرأة واتحاداتها، وهي تعمل بموجب تراخيص إسرائيلية وتسجل كجمعية عثمانية وتعمل بشكل طبيعي وقانوني .

الثاني : المؤسسات الإعلامية والأهلية : وهي مؤسسات مستقلة وغير حكومية، وتضم الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات والنشرات الأسبوعية والدورية، والمكاتب الإعلامية ونقابة الصحفيين . كما تضم المؤسسات الثقافية والفنية مثل المسرح الوطني الفلسطيني والفرق المسرحية المتجولة، وهي تعمل بموجب تراخيص (إجازات عمل)، ولا يحق للسلطة الإسرائيلية أن تسحب إجازتها دون سبب وجيه .

الثالث : المؤسسات الخدمائية والجمعيات التي تقدم خدمات طبية وإنسانية مباشرة للفلسطينيين في القدس الذين بلغ عددهم عام ٨٠٠٢ حوالي ٠٠٣ ألف فلسطيني^٤ . وتقدم هذه المؤسسات خدماتها للمواطنين الفلسطينيين في المدينة والريف والمخيم في مجال الصحة والزراعة والإرشاد على اختلافه، وتحصل على تراخيص كاملة للعمل من دوائر سلطات الاحتلال باعتبارها مراكز خدمات جمهور .

إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس قرار سياسي عنصري وليس قانوني

لم تنج أية مؤسسة من المؤسسات في القدس من انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، وقد شملت هذه الانتهاكات :

- الاقتحام والمداهمة، وإغلاق المقر مدة ١٢ ساعة أو ٢٤ ساعة أو أكثر .
- منع قيام الفعاليات والنشاطات الشعبية في أحيان كثيرة، سواء أكانت هذه النشاطات تكريم

خريجي المدارس، أو عزاء بوفاة مواطن، أو مهرجان غنائي وموسيقي، أو ندوة علمية أو فكرية.

- التفتيش ومصادرة محتويات المؤسسة ووثائقها مثلما حدث مع بيت الشرق ومركز أبحاث الأراضي.
- اعتقال العاملين في المؤسسات الفلسطينية والمسؤولين عنها، ثم إغلاقها لفترات طويلة تمتد لستة أشهر، أو سنة، ويتم تجديد الإغلاق بشكل مباشر وتلقائياً لمرات تصل إلى ٥ أو ١٠ سنوات وأحياناً أكثر، إضافة لمنع المؤسسة من أن تفتح مقرّاً بديلاً للمقر المغلق.
- امتناع جهاز المخابرات الإسرائيلي عن إعادة المواد والمحتويات التي استولى عليها أثناء مدهامة المؤسسات العربية، ويقوم الجهاز عملياً بمصادرتها بحجة التدقيق فيها وتفتيشها، إلا أنّها تبقى نظرياً غير مصادرة إذ لا يوجد قرار بمصادرتها ولا حتى بحجزها.
- الإغلاق المستمر والمتواصل لبعض المؤسسات، وهذا يعني تلف محتويات المقر وما فيه من أثاث أو كتب، مثل مكتبة جمعية الدراسات العربية.
- الإغلاق النهائي لبعض المؤسسات بسحب ترخيصها سواءً أكانت ثقافية، مثل المنتدى الثقافي في صور باهر، أو إعلامية، أو دينية، أو اقتصادية، أو حتى رياضة، وذلك تحت ذرائع مختلفة، مثل: حماية الجمهور من المؤسسة بادعاء أنّ نشاطها خطر عليه، المؤسسة تمويلها م. ت. ف. أو مرتبطة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، (وذلك على الرغم من أن وجود هذه المؤسسات سابقاً لوجود السلطة الفلسطينية، بل إنّ بعضها سابق في وجوده وجود الاحتلال ذاته)، أو أنّها تعمل لصالح منظمة إرهابية.

وتصدر الأوامر والقرارات ضد المؤسسات الفلسطينية في القدس غالباً عن دوائر السلطة التنفيذية للاحتلال وليس عن السلطة القضائية، إذ يوقعها أشخاص من قبيل مدير عام الشرطة، ضابط مخابرات مسؤول عن الحي أو الموقع الذي يقع فيه مقر المؤسسة المستهدفة، وزير الداخلية، وزير الدفاع، وزير الأمن الداخلي، وقلما تكون صادرة عن قاض أو مرجع قضائي كما تقتضي الأصول وحقوق الإنسان، ونادراً ما يكون توجه سلطات الاحتلال للقضاء، وعادةً ما تضطر السلطة الإسرائيلية لمواجهة القضاء في حال توجهت الضحية الفلسطينية له بالتماس أو استئناف، أو وفي حال أرادت صبغ قرارها بالصبغة القانونية.

تبني الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس سياسة عامة طبقتها دوائره جميعها والتي تهدف في نهايتها إلى تفكيك أي شكل من أشكال التنظيم القائم على أساس المؤسسة العربية المستقلة، وهي في ذات الوقت لم تحدد جهة أو تخصص دائرة للتعامل مع قضايا «القدس الشرقية»، وذلك بقصد جعل ضم القدس أمراً واقعاً. لقد تبنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي جملة تشريعات وإجراءات لتهويد القدس ودمج سكانها في الحياة البلدية الإسرائيلية، وحاولت إلزام المؤسسات والجمعيات المهنية الحصول على ترخيص إسرائيلي لممارسة أعمالها لكنها لم تنجح بفعل مقاومة فلسطينية لحماية المؤسسات العربية القائمة أصلاً قبل الاحتلال°. وقد نشرت صحيفة الجيروسلم بوست الإسرائيلية الصادرة في ١٨/٦/١٩٩٤ خبراً يفيد بأنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحاق رابين شكل لجنة وزارية خاصة لبحث قضية القدس، وجعل من أهدافها تحديد المؤسسات الفلسطينية

في مدينة القدس، وفي ذات الوقت منع إقامة مؤسسات جديدة بدون تصريح. وفي ذات السياق فقد أقرت الكنيست في ٧/١١/١٩٩٤ بالقراءة الأولى قانوناً لمنع أي نشاط لبيت الشرق أو لآية مؤسسة فلسطينية أخرى في القدس، ولمنع أي ضيف أو زائر من زيارة بيت الشرق دون الترتيب مع السلطات الإسرائيلية. وكان رابين قد كلف المدعي العام الإسرائيلي مايمل بن يثير بدراسة سن تشريعات قانونية للتطبيق على المؤسسات الفلسطينية العاملة في القدس ومعاقبة المشاركين فيها بالسجن، وذلك استناداً لمبدأ سيادة دولة إسرائيل على القدس كلها بشطريها، واعتبر وزير العدل الإسرائيلي ديفيد ليفني الفلسطينيين أجانب يحظر عليهم ممارسة أية نشاطات دون تصريح أو موافقة الدولة^٦. وفي ٩/١٠/١٩٩٥ وضع مكتب الليكود ثلاث قوانين جوهرية لعرضها على رئيس الحكومة ليقوم بدوره بعرضها على الكنيست، وكان أحد هذه القوانين قانون 'متسه' المخصص لإغلاق بيت الشرق ومؤسسات منظمة التحرير في القدس^٧.

رأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المؤسسات الفلسطينية في القدس خطراً يهدد سيادتها، ويعيق مخطط تهويدها، فقرر وزير الداخلية الإسرائيلي عام ١٩٩٩ إغلاق ثلاث مؤسسات تتخذ من بيت الشرق، مقر الوفد الفلسطيني المفاوض، مقراً لها، لكن المحكمة العليا الإسرائيلية أعادت فتح المؤسسات الثلاث، وفي ١٠/٨/٢٠٠١ أعادت المخابرات الإسرائيلية إغلاق بيت الشرق بكامله، مستهدفةً بذلك كل ما يعبر عنه من رمزية، وكونه مقراً للوفد المفاوض، والهدف النهائي تغييب القدس من عقول الفلسطينيين. والملفت للنظر أن وزير الأمن الداخلي لاندوا زار في ذات يوم الإغلاق بيت الشرق ووصف ذلك بأنه تطبيق للقانون في القدس الشرقية، وكان مما قاله: «من اللحظة التي نبدأ بتطبيق القانون في القدس ومنع رفع الإعلام الفلسطينية وإقامة المسيرات في شوارع المدينة سيكون بإمكاننا الحد من الإرهاب»^٨.

ويأتي إغلاق المؤسسات الفلسطينية في سياق خطة بدأها الاحتلال منذ الأيام الأولى لسيطرته العسكرية على القدس عام ١٩٦٧، جاءت ترجمتها حل بلدية القدس العربية (أمانة القدس) والمحاكم الرسمية العربية، وفيما بعد عزل مدينة القدس بالحواجر العسكرية منذ ٣٠/٣/١٩٩٣، ولاحقاً إقامة جدار العزل والتوسع الإسرائيلي مما أدى إلى عزل المدينة عزلاً ديموغرافياً وجغرافياً عن امتدادها الفلسطيني، والتي لا يمكن رؤيتها إلا كترجمة لسياسة عنصرية تنبع من الهدف الاستراتيجي بقلع شعب الأرض لإحلال مستعمرين بمكانه، وليس هدم مؤسسات الشعب الفلسطيني في القدس رمز الوطن وهويته واستبدالها بثقافة الاحتلال ومؤسساته الانفي للآخر، إنه التطهير العرقي بذاته للفلسطينيين في القدس.

شرعنة التطهير العرقي

لم تكن الهجمة الإسرائيلية على المؤسسات الفلسطينية في العام الأول والثاني من الألفية الثانية (٢٠٠١ و ٢٠٠٢) والتي شملت أكثر من ٩ مؤسسات أساسية ترمز للوجود والهوية الفلسطينية، مثل بيت الشرق والغرفة التجارية العربية الصناعية الزراعية، ونادي الأسير الفلسطيني، المجلس الاعلى للسياسة التابع لجمعية الدراسات العربية، ومركز أبحاث الأراضي ودائرة الخرائط، والتابعين

أيضاً لجمعية الدراسات العربية، ومركز الإخاء الاسلامي المسيحي، هي الهجمة الأولى، بل سبقها ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس حملات طالت مؤسساتها بالإغلاق والإلغاء، مثل بلدية القدس ومجلسها، والمصارف والمؤسسات المالية العربية، والمحاكم، واتحاد الجمعيات الخيرية، ومجمع النقابات المهنية، كما طالت مؤسسات أخرى ثقافية وإعلامية مثل مكتب القدس للترجمة والخدمات الصحفية ومكتب المنار للصحافة والإعلام والنشر وصحف: الميثاق والطلليعة ومجلة العهد والشراع وصحف الدرب والوحدة والبشير، وتلاها بالسنوات التسع الأخيرة حالات كثيرة منها تكرار إغلاق بيت الشرق وجمعية الدراسات العربية، نادي الخريجين العرب، وجمعية الرعاية للمرأة العربية، وجمعية اقرأ، ولجنة زكاة العيزرية، ورابطة الأندية المقدسية، والمنتدى الثقافي في صور باهر، ومجلس الإسكان، ومركز زكاة صور باهر، ومركز نضال للتنمية الاجتماعية، وغيرها من المؤسسات. إن هذا المسلسل من التناول والخروقات لحقوق الإنسان في فلسطين هو تعد على حرية الرأي والتعبير والحق في تكوين المؤسسات والاتحادات والجمعيات، وهو لم يأت من فراغ بل جاء ضمن سياسة ثابتة، تعلقو وتيرتها أحيانا وتهبط أحيانا أخرى، تبعاً للسياق السياسي في المنطقة.

ولإسرائيل تاريخ طويل في تدمير وتخريب مؤسسات البحث الفلسطينية داخل الوطن وخارجه، ومن ذلك:

- سرقة عشرات آلاف الوثائق من المؤسسات والمكتبات والبيوت عام ١٩٤٨، وقد عقدت الجمعية اليهودية «زخروت» في ١/٤/٢٠٠٨ في تل ابيب مؤتمراً صحفياً تحدث فيه يهودي-إسرائيلي عمل مكتبياً في المكتبة الوطنية الإسرائيلية منذ بدايات قيام دولة إسرائيل، عن استيلاء المنظمات اليهودية المسلحة خلال الحرب عام ١٩٤٨ وبعد تشريد الفلسطينيين من بيوتهم ومدنهم وقراهم على ثلاثين ألف كتاب عربي من بيوت ومكتبات ومؤسسات فلسطينية في القدس الغربية لوحدتها.
- الهجوم على مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت والسطو عليه عام ١٩٨٢، والاستيلاء على أرشيفه ومكتبته قبل نسف مقره وتدميره بالكامل.
- مدهامة أرشيف المحكمة الشرعية في القدس والعبث في سجلاته.
- مصادرة ممتلكات المؤسسات المقدسية التي تعرضت للإغلاق من وثائق وخرائط وصور، وفي معظم حالات المدهامة والإغلاق لم يبق الاحتلال في هذه المؤسسات سوى المقاعد والطاولات والخزائن والرفوف الفارغة وشاشات الحاسوب كما فعل في بيت الشرق والغرفة التجارية ومركز أبحاث الأراضي وغيرها.

إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس يتناقض مع القوانين الدولية وتعهدات إسرائيل الدولية

وفرت حكومات الاحتلال الإسرائيلي لخروقاتها غطاءً قانونياً يتيح لها سنّ سلسلة من الأنظمة والتشريعات الفرعية التي تتعارض حتى مع القوانين الأساسية الإسرائيلية المشكّلة لدستور دولة إسرائيل، والقاعدة التي يقوم عليها النظام الإسرائيلي. ولا ترى إسرائيل في هذا حرجاً طالما أنّ القانون الأساسي والرئيسي الذي يحكم التشريع والقضاء والتنفيذ في إسرائيل هو قاعدة الغاية تبرر الوسيلة، فأحياناً تستند سلطات الاحتلال في اقتحامها ومصادرتها وإغلاقها للمؤسسات الفلسطينية لقانون الطوارئ الذي سنّته سلطات الانتداب البريطاني عام ١٩٤٥. وقد وصف «حيوم صادوق»، نقيب المحامين اليهود آنذاك، ووزير العدل الإسرائيلي لاحقاً، هذا القانون في حينه بأنه قانون عنصري ونازي.

يستند الاحتلال للقانون الإسرائيلي أحياناً، وإلى الأوامر العسكرية، وقوانين البلدية، وحتى لمجلة الأحكام والقوانين العثمانية أحياناً أخرى إن وجد فيها ضالته. ويستخدم هذه السلسلة المتنوعة من الإجراءات الإدارية والقانونية من أجل حظر ومنع المؤسسات الفلسطينية في القدس التي تخالف التوجه الإسرائيلي، ومن أجل تجريم نشاطاتها وتقديمها بالتالي للمحاكمة، وقد عبر عن هذه السياسة «شاحك» وزير شرطة الاحتلال في رده على استجواب في الكنيست الإسرائيلي أن حكومته «لن تتسامح مع أي نشاط فلسطيني وطني» في بيت الشرق أو غيره، كذلك عبّر مصدر أمني إسرائيلي عن ذلك،^٩ لأنّ المعيار في الطلب من هذه المؤسسة أو تلك الخروج أو عدمه من القدس هو «هل الهدف الأساسي لنشاط هذه المؤسسة أو تلك موجّه لغزة أو أريحا، أم للخارج.» ولم يستطع صوت حزب المعارضة الإسرائيلي يوسي سريد أن يحول دون تنفيذ قرار مجلس الوزراء، المتذرّع بتهمة الإرهاب، باقتحام بيت الشرق واحتلاله في ١٠/٨/٢٠٠١، حيث قال يوسي سريد في حينه ليس لهذه الخطوة أية علاقة بالإرهاب، ونفى أن بيت الشرق يقوم بأية عملية إرهابية، وأضاف قائلاً في معرض إدانته للعملية: بأن هناك نية لآرئيل شارون لإشعال فتيل الحرب في القدس^{١٠}. كذلك لم يغيّر صوت المؤرخ الإسرائيلي ميرون بن فنستي بعد أيام معدودة من إغلاق المؤسسات المقدسية قائلاً: «لا ريب أن خطوات حكومة إسرائيل في شرق القدس (وليس نشاط السلطة) هي الخرق لاتفاقيات أو سلو ليس لهذا البند أو ذاك بل للبنية التحتية الأيديولوجية: الاعتراف المتبادل بشرعية الجماعة القومية الفلسطينية، والتعبير الرمزي عن ذلك ليس فقط في نزع علم م ت ف عن بيت الشرق، بل بالأساس الاستيلاء على وثائق المؤسسات التي عملت فيه.» هذا يؤكد ان خلفية المنع والإغلاق ليست قانونية بل هي عنصرية سياسية بحتة: نفي الآخر، تهويد القدس بإزالة واقتلاع كل ما هو ليس يهودياً لتكون القدس مدينة يهودية ولليهود فقط، ومن هنا كان قرار اغلاق ٥٠ مؤسسة مقدسية على قائمة المنع والإغلاق منذ انتخاب ايهود اولمرت رئيساً لبلدية الاحتلال في ٢/١١/١٩٩٣، وقائمة أخرى بأسماء ٤٨ مؤسسة فلسطينية تعمل في القدس وضواحيها قدمت عام ١٩٩٥ والحملة مستمرة لإغلاق هذه المؤسسات تبعاً منذ ذلك اليوم، بادعاء المؤسسات الأمنية الإسرائيلية أن هذه المؤسسات تقوم بنشاطات معادية لإسرائيل وتعمل لصالح السلطة الفلسطينية، وتهدد امن إسرائيل، وخطر على الجمهور إلى آخره

من الذرائع .

لم ينش الاحتلال الإسرائيلي عن المضي في سياسته الهجومية على المؤسسات الفلسطينية في القدس تعارض إجراءاته وسياسته مع قوانينه الأساسية ولا مع اتفاقيات ومعاهدات وتعهدات وقعت عليها مثل رسالة «شمعون بيرس» وزير خارجية إسرائيل إلى «هولست» وزير خارجية النرويج بتاريخ ١١/١٠/١٩٩٣ التي ارفقت باتفاق إعلان المبادئ في أوسلو لعام ١٩٩٣ وضمن عمل المؤسسات الفلسطينية في القدس بأن إسرائيل تلتزم بالمحافظة على المؤسسات الفلسطينية في القدس، وفيها تتعهد إسرائيل بعدم المس بالمؤسسات الفلسطينية. ورغم أن بيت الشرق كان مقراً للوفد المفاوض مع إسرائيل إلا أن «شمعون بيرس» أكد قائلاً (ان الفلسطينيين لا يتمتعون بأية حصانة دبلوماسية داخل بيت الشرق)، ورغم أن فتح المؤسسات الفلسطينية هو جزء من خطة « خارطة الطريق» التي تطالب بإعادة فتح الغرفة التجارية العربية ومؤسسات أخرى أغلقتها إسرائيل في القدس الشرقية والتي كان من المفترض أن تناقشها الأطراف في أنابوليس في ٧/١١/٢٠٠٧. ولم تتردد سلطات الاحتلال في التعامل الفظ بل الوقح مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك خلال زيارته إلى القدس، وذلك حين رفض فرض حراسة إسرائيلية عليه، وكان وزير الخارجية الفرنسي قد رفض الطلب الإسرائيلي بإلغاء زيارته إلى بيت الشرق .

كذلك لم تجد نفعاً جهود الحكومة الإسرائيلية في ثني رئيسة وزراء تركيا السابقة تانسو تشيلر عن زيارة بيت الشرق استجابة لدعوة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. ولم يثن الاحتلال الإسرائيلي ولم يخرجه ارتكاب المزيد من جرائم الحرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا ارتكاب المزيد من الخروقات لحقوق الإنسان التي تتعاضد وترقى لجرائم الحرب، وتتناهى مع أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الانساني والشرعة الدولية وقرارات الشرعية الدولية على مدار ٤٢ عاماً، حيث أصدر مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة خلالها أكثر من ٢١ قراراً تؤكد جميعها على عدم شرعية ضم القدس الشرقية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتطالب بتطبيق القانون الدولي ومعاهدة جنيف وخاصة نص المادة ٤ و١٤٧ في مدينة القدس، والتي أكد بشكل عام عليها الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية - لاهاي - الصادر في ٩ تموز ٢٠٠٤، والقاضي ببطالان والغاء كل ما قامت به إسرائيل في الضفة الغربية - بما فيها القدس - باعتبارها أراضي محتلة، وسبق للمقرر الخاص لحقوق الإنسان في الامم المتحدة جون دوغارت أن قال في تقريره المقدم إلى الامم المتحدة في شهر آب ٢٠٠٨ بأن القدس الشرقية ما زالت منطقة محتلة وأن تناست بعض الدول هذه الحقيقة وتصرفت كما لو كانت جزءاً من إسرائيل. وأضاف قائلاً بأن خطوات إسرائيل الهادفة إلى ضم القدس وبقائها «مدينة كاملة وموحدة عاصمة لإسرائيل تتعارض وأحكام القانون الدولي الذي يوجب الانسحاب من مناطق احتلت بالقوة.

وفي سياق التهويد للقدس جاء قرار الحكومة الإسرائيلية بضمها لإسرائيل في ٢٧/٦/٦٧، وقرار الكنيست الإسرائيلية في ٣٠ حزيران ١٩٨٠ الذي نصَّ على أن «القدس بما فيها الجزء الشرقي للمدينة عاصمة لإسرائيل»، وجاءت قرارات أخرى لاحقة للحكومة الإسرائيلية بذات الاتجاه، ومنها قرارات منع تأسيس مؤسسات سياسية جديدة في القدس الشرقية، وتقييد نشاط المؤسسات القائمة عام ١٩٩٤ .

أثر إغلاق مؤسسات القدس على القدس والمقدسيين :

يرى المقدسيون بمخططات الاحتلال التي وضعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ احتلال القدس في حزيران ١٩٦٧ : من مصادرة الارض والاستيلاء عليها وبناء المستعمرات وهدم المساكن وبناء جدار العزل والتوسع، وأيضاً إغلاق المؤسسات أنها تهدف جميعها إلى تهجير قسري لهم، و إلى ضم القدس وتهويدها وابتلاعها. ويرون في إغلاق المؤسسات الفلسطينية المقاومة أحد أبرز المخططات الرامية لتغيير وجه القدس وهويتها الثقافية والسياسية الفلسطينية، وهي مخططات ترمي إلى خنق صوت القدس، وتشويه صورة وجهها الحضاري، وتهجير مؤسساتها من خلال إجراءات قانونية تعسفية، وفرض أعباء مالية ضرائبية لا طاقة لهذه المؤسسات بها، وبالتالي تهجيرها وتغريبها عن المدينة الأم، ودفعها لفتح مقرات بديلة لها في الضفة الغربية، مما يشكل عبئاً مادياً واجتماعياً على المقدسي جراء السفر والتنقل حين التوجه لهذه المؤسسات لطلب الاستشارة أو متابعة قضيته لديها.

أخذت مؤسسات القدس على عاتقها مسؤولية توفير جزء من احتياجات السكان الفلسطينيين في مختلف القطاعات، حيث كان لهذه المؤسسات القائمة قبل الاحتلال وبعده والتي تزيد على المائة دور مقاوم حمى الفلسطينيين من سياسة الدمج التي تمارسها بلدية الاحتلال، وفي ذات الوقت لعبت دوراً في التنمية المحلية في القدس الشرقية. وقاوم الفلسطينيون دوماً المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى السيطرة على مؤسساتهم وتخريبها وهدمها وخلق بدائل مزيفة موازية لها، مثل لجنة الإصلاح المركزي ولجنة الشرطة الجماهيرية، وتسويق مراكز تطوير الأحياء المرتبطة ببلدية الاحتلال بديلاً للمجالس المحلية والأندية وغيرها.

يحاول الاحتلال الإسرائيلي عبر سياسات وقوانين واجراءات عنصرية هدم ما حافظ عليه الفلسطينيون من عروبة القدس باقتلاعهم من ارضهم وحلول مستعمرين بمكانهم وانكار ثقافة الآخر الأصيل وتراثه الإنساني، وهدم مؤسسات الشعب الفلسطيني في القدس التي هي رمز الوطن وهويته واستبدالها بثقافة الاحتلال ومؤسساته، كل ذلك هو نفي مادي وأدبي للآخر، انه التهويد، انه التطهير العرقي بذاته للفلسطينيين في القدس.

إن ما تمارسه إسرائيل اليوم في القدس هو حرب على القدس : حرب على إنسانها ومؤسساتها، مبانيها وعمائرهما ومقدساتها، حرب على تاريخها وحاضرها ومستقبلها، على أرضها باطنها وعاليها، حرب على وجود الإنسان الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية، وفي هذا قال فيصل الحسيني في نهاية ١٩٩٤ رداً على الاتهامات الإسرائيلية: «إن وجود المؤسسات الفلسطينية في المدينة هو تعبير عن الوجود الفلسطيني في القدس، إن الفلسطينيين لا يسعون إلى فرض هذا الوجود على أرض الواقع، إن الفلسطينيين موجودون في القدس كأمر واقع، إنه وجود أصيل. وفي الواقع ان الإسرائيليين هم الذين يحاولون أن يغيروا الوضع على الأرض وأن يخلقوا وقائع جديدة في المدينة...»

إن هذه الحرب ترفضها اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩، فهي لا تجيز للاحتلال إجراء أية تغييرات في الوضع القانوني والإداري للمناطق الخاضعة للاحتلال، وبالتالي فإن كل الاجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال في القدس هي إجراءات لاغية وليس لها أي سند قانوني سوى قانون القوة، قانون الاحتلال.

تعريف ببعض المؤسسات الفلسطينية في القدس المغلقة بقرارات إدارية إسرائيلية تستند لقانون الطوارئ لعام ١٩٤٥

• **بيت الشرق (الأورينت هاوس):** المقر غير الرسمي لمنظمة التحرير في القدس، أسسه الراحل فيصل الحسيني عام ١٩٩٤، وأصبح مقراً للوفد الفلسطيني لمفاوضات السلام إضافة إلى طاقم المفاوضات المتعددة الأطراف. يتكون بيت الشرق من عدد من الدوائر والأقسام التي تعمل على مساعدة المواطنين الفلسطينيين في القدس في إحقاق حقوقهم القانونية والاجتماعية والاقتصادية، كذلك متابعة المؤسسات الاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية والاجتماعية وغيرها التي تعمل في مدينة القدس. كان بيت الشرق يقوم بالاتصال والتنسيق والتعاون مع الهيئات والبعثات والممثلات الدبلوماسية والمحلية والدولية. وقد أغلقت سلطات الاحتلال مقر بيت الشرق وجميع المؤسسات التابعة له بقرار من وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي «عوزي لاندائو» في ١٠/٨/٢٠٠١ لمدة ستة أشهر ولا زال قرار الإغلاق يتجدد حتى اليوم.

• **جمعية الدراسات العربية:** منظمة أهلية غير ربحية وغير حكومية، تأسست في القدس عام ١٩٨٠، لتعنى بالدراسات والأبحاث والتوثيق والمعلومات وهي متخصصة في قضية فلسطين أرضاً وشعباً، وفي شؤون الصراع العربي - الإسرائيلي، والأمة العربية، والشرق الأوسط. وتم إغلاق الجمعية بقرار عسكري إسرائيلي بتاريخ ١٠/٠٨/٢٠٠١. أنشطة الجمعية:

- ١ / جمع وتوثيق البيانات والوثائق الصادرة على أرض فلسطين.
- ٢ / جمع الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في القدس والمناطق الفلسطينية الأخرى.
- ٣ / دراسات عن الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة والأراضي المصادرة والقدس والأوضاع الاجتماعية.
- ٤ / مشروع البنية التحتية للبلدة القديمة في القدس.
- ٥ / مشروع فهرس الأملاك العربية بالقدس.

• **نادي الأسير الفلسطيني:** جمعية إنسانية اجتماعية شعبية مستقلة تعنى بشؤون الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون والمعتقلات ومراكز التحقيق الإسرائيلية. تأسست الجمعية في ٢٧/٩/١٩٩٣، وكانت قد تبلورت فكرة إنشائها داخل السجون من قبل الأسرى أنفسهم من منطلق الشعور بالحاجة إلى مؤسسة شعبية تشكل عنواناً لرعاية الأسرى وذويهم. تم إغلاقه بتاريخ ١٠/٠٨/٢٠٠١. أهداف الجمعية:

- ١ / رعاية شؤون الأسرى داخل السجون والمعتقلات ومراكز التوقيف والتحقيق الإسرائيلية.
- ٢ / مساندة الأسرى المحررين ومساعدتهم في التأهيل المجتمعي.

- ٣ / مساندة ذوي الأسرى وأطفالهم من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية .
- ٤ / المتابعة القانونية والقضائية لملفات الأسرى والأسيرات في المحاكم الإسرائيلية .
- ٥ / إثارة الرأي العام حول الانتهاكات الإسرائيلية التي ترتكب بحق الأسرى على المستويين المحلي والدولي .
- ٦ / نشر وتوثيق التراث الفكري والثقافي والإبداعي للأسرى داخل السجون .

- **دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية - جمعية الدراسات العربية: مؤسسة أهلية غير ربحية تعنى في مجال حقوق إنسان - خرائط - سكان وملكية الأراضي. تم إغلاق الجمعية بقرار إسرائيلي بتاريخ ١٠ / ٠٨ / ٢٠٠١ .**
أهداف المؤسسة:

- ١ / الدفاع عن الهوية المقدسية .
- ٢ / الحفاظ على الأرض .
- ٣ / توفير المعلومات الفنية حول ملكية الأرض .
- ٤ / توفير السكن الملائم للفلسطينيين في القدس .

- **مركز أبحاث الأراضي - جمعية الدراسات العربية: تأسس المركز في القدس عام ١٩٨٦ كأحد المراكز التابعة لجمعية الدراسات العربية، والمركز هو مؤسسة فلسطينية مستقلة، غير حكومية وغير ربحية، مركز حقوق إنسان يعنى بالحق في ملكية الأرض والحق في السكن الملائم بالمعنى المجتمعي للأرض والسكن التي اقرها مؤتمر الموئل الثاني - هابيتات / ، ومركز أبحاث الأراضي عضو في الائتلاف الدولي للسكن تغطي نشاطاته كافة أرجاء الضفة الغربية بما فيها القدس العربية وقطاع غزة قبل اجتياحه عام ٢٠٠٢، تم إغلاق المركز بقرار عسكري إسرائيلي بتاريخ ٠٨ / ٠٢ / ٢٠٠٢ .**
أهداف المركز:

- ١ / حماية وتطوير الأرض الفلسطينية .
- ٢ / حماية حق الإنسان الفلسطيني في البناء والسكن وتملك الأرض باعتبارهما حقوق من حقوق الإنسان .
- ٣ / حماية الزراعة الفلسطينية وتطوير الخبرات الزراعية .
- ٤ / إجراء الدراسات والبحوث وإصدار النشرات المتعلقة بالأرض والزراعة والتدريب .
- ٥ / الربط الكامل شكلاً ومضموناً بين القدس العربية وبقية أجزاء الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ باعتبار القدس جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية .
- ٦ / السعي لإعادة روح العمل الجماهيري الجماعي في سبيل خدمة الأرض والزراعة، والتركيز على الدور البارز للمرأة في هذه المجالات الأساسية .

- **المركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة: مؤسسة أهلية غير ربحية غير حكومية، تأسس عام ١٩٩٥ بتمويل من الاتحاد الأوروبي لدعم المنظمات غير الحكومية في الضفة**

الغربية وقطاع غزة، بمبادرة من شخصيات فلسطينية يدعم المركز مشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة ومشاريع الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودعم المركز بنجاح أكثر من ٥٠ مشروعاً تنموياً في قطاع التعليم والصحة والثقافة والبيئة والزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومشاريع التعليم والخدمات الاجتماعية في القدس.

برامج وأنشطة:

١ / دعم مشاريع في الضفة وقطاع غزة: مشاريع الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتعليم والخدمات الاجتماعية.

- **الغرفة التجارية الصناعية العربية:** مؤسسة أهلية تأسست سنة ١٩٣٦، وأغلقتها الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ١٠/٠٨/٢٠٠١، أهداف المؤسسة:
١ / الدفاع عن مصالح أعضاء الغرفة.
٢ / تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في مدينة القدس.
٣ / مساعدة الأعضاء في حل مشاكلهم.
٤ / تطوير اقتصاد مدينة القدس في القطاعات السياحية - الصناعية التجارية والخدمات.
٥ / تطوير وتحسين وزيادة الخدمات المقدمة للأعضاء.

- **اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية:** مؤسسة أهلية - قطاع خاص - اقتصادية، تأسست سنة ١٩٨٩، تم إغلاقها في ٠٥/٠٦/٢٠٠٢.
أهداف المؤسسة:
١ / مأسسة عمل الغرف وتطوير قدراتها وكوادرها البشرية.
٢ / العمل على خلق بيئة اقتصادية واستثمارية ملائمة من خلال الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
٣ / تمثيل الغرف والقطاع الخاص محلياً وإقليمياً ودولياً وتعزيز شبكة العلاقات الدولية.

- **المنتدى الثقافي - صور باهر:** مؤسسة أهلية غير ربحية اجتماعية ثقافية تأسست سنة ٢٠٠٠، تعنى بالجوانب الثقافية والتربوية والتعليمية في المجتمع المحلي. أغلق أكثر من مرة كان آخرها ٤/٢/٢٠٠٨.
أهداف المؤسسة:
١ / تفعيل دور الشباب في المنطقة لخدمة أبنائها عن طريق نشر الوعي الثقافي بكافة أشكاله.
٢ / الاهتمام بالمؤسسات التعليمية في المنطقة ومتابعة شؤون الطلبة مع الإدارات والهيئات التدريسية والأهالي والتعاون مع هذه الجهات لحل المشاكل والمساعدة الجادة لرفع مستوى المدارس في القرية.
٣ / إصدار النشرات الثقافية في كافة المجالات.
٤ / التعاون مع باقي المؤسسات في المنطقة وترسيخ الاحترام المتبادل بين الجمعية وباقي المؤسسات.

- ٥ / تشخيص الظواهر السلبية في المنطقة التي أصبحت تشكل مصدر قلق لأهالي المنطقة ومحاولة طرح الحلول العملية لعلاج هذه الظواهر.
- ٦ / التعاون مع ذوي الاختصاص والخبرة لحل بعض المشاكل ولعقد الندوات والمحاضرات في مختلف المجالات .
- ٧ / العمل على إنشاء مكتبة عامة في المنطقة لخدمة أبنائها.
- ٨ / إنشاء صندوق مالي خاص بالجمعية لتنفيذ أهدافها.

تعريف ببعض المؤسسات الفلسطينية المغلقة بقرارات إدارية إسرائيلية - بموجب قانون الطوارئ لعام ١٩٤٥ / في القدس :

- **مركز صامد للتثقيف المجتمعي :**
هو منظمة غير حكومية غير ربحية، عضو شبكة المنظمات الأهلية في القدس / البلدة القديمة / عقبة الخالدية / شارع الواد، أغلق بتاريخ ١ / ٥ / ٢٠٠٨، أهدافه:
العمل على الحد من انتشار المخدرات في المجتمع الفلسطيني عامة والقدس على وجه الخصوص .
نشر التوعية والإرشاد من اخطار المخدرات والكحول .
الدفع باتجاه وضع سياسة عامة بموضوع العلاج والتأهيل والوقاية من المخدرات .
التنسيق والتشبيك الدائم بين المؤسسات العاملة في القدس وخصوصاً العاملة في نفس المجال .

- **لجنة الزكاة / صور باهر :**
القدس - صور باهر / الشارع الرئيسي، أغلقت بتاريخ ١٨ / ١ / ٢٠٠٩، أهدافها:
رفع المستوى التعليمي .
رفع المستوى الاجتماعي .
رفع المستوى الصحي .
برنامج المؤسسة بشكل عام :
ندوات تثقيفية، محاضرات، نشرات توعية .
الفئة المستهدفة:
ذوي احتياجات خاصة، مسنين، فقراء ومحتاجين .

- **رابطة أندية القدس :**
القدس / الرام / بجانب مدرسة البردج، أغلقت بتاريخ ١٩٩٧، أهدافها:
تطوير وتنمية المكنات والطاقات المادية والبشرية في الأندية .
تنظيم العمل الإداري للأندية وربطها بعلاقة دائمة مع الرابطة .
تطوير البنية التحتية الرياضية للأندية والمحافظة .

تنمية العلاقات بين الأندية المقدسية .

برنامج المؤسسة بشكل عام .

تطوير البنية الرياضية في المحافظة، مقرات وملاعب وصلات، مساعدة الأندية في نواحي التطوير الإداري والمالي، إقامة وتنظيم ورعاية ودعم النشاطات الرياضية والشبابية والمخيمات الصيفية، البرامج الخاصة بالنساء والفتيات رياضياً .

• جمعية المنتدى الثقافي / صور باهر :

القدس - صور باهر / الشارع الرئيسي، أغلقت بتاريخ ٥ / ٢ / ٢٠٠٨، أهدافها :

تفعيل دور الشباب في المنطقة لخدمة أبنائها عن طريق نشر الوعي الثقافي بكافة أشكاله .
الاهتمام بالمؤسسات التعليمية في المنطقة ومتابعة شؤون الطلبة والهيئات التدريسية والأهالي .

إصدار النشرات الثقافية في كافة المجالات .

التعاون مع باقي المؤسسات في المنطقة وترسيخ الاحترام المتبادل بين الجمعية وباقي المؤسسات .

برنامج المؤسسة

الدورات التعليمية والتدريبية المختلفة، المخيمات الصيفية، مساعدة طلاب الجامعات والمدارس، محاضرات: إرشادية تربوية دينية تعليمية .

• مجلس الإسكان : الإغلاق بتاريخ ٣ / ٧ / ٢٠٠٨، أغلق بقرار وزير الأمن الداخلي بتاريخ

٣ / ٧ / ٢٠٠٨ وبذريعة العمل دون التصريح المكتوب والمتفق عليه بند (٣ / أ) وانه مؤسسة

تابعة للسلطة الفلسطينية باشر المجلس منذ تأسيسه عام ١٩٩١ بوضع الخطط والبرامج والآليات الكفيلة بحل الضائقة السكنية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في القدس التي

وضعها المجلس على رأس سلم أولوياته . سبق وان أغلق ١٠ / ٧ / ١٩٩٥ .

في سياق فرض الأمر الواقع وسياسة التضييق التي طبقتها سلطة الاحتلال الإسرائيلي في القدس في جميع مناحي الحياة، عمدت أدوات الاحتلال : وزارة الأمن الداخلي، المفتش العام للشرطة والمخابرات وغيرها إلى فرض سيطرتها باستمرار من خلال منع إقامة أي مهرجان أو حفل أو تجمع ذو طابع وطني بل وحتى أي لقاء فني أو ثقافي أو اجتماعي - مهرجان تأبيني أو احتفالي أيضا بحجة انه يمثل خطراً على امن دولة الاحتلال وتهديدا لها .

قائمة بأسماء المؤسسات الفلسطينية في القدس
التي أغلقها الاحتلال الإسرائيلي من سنة ٢٠٠٠ / ٢٠٠٩

الرقم	اسم المؤسسة المغلقة	تاريخ الإغلاق	عنوان المؤسسة
١	رابطة الأندية المقدسية	١٩٩٧	/
٢	دائرة تنمية الشباب	١٩٩٧	القدس
٣	جامعة القدس	٢٠٠١	شارع نور الدين
٤	مؤسسة النشر والبحث	٢٠٠١	
٥	مكتب وإدارة التعليم العالي Housing Office and Administration of High education	٢٠٠١	
٦	مكتب التعاون Social Wellfare office	٢٠٠١	
٧	دائرة الخرائط ونظم المعلومات / جمعية الدراسات العربية	٢٠٠١/٨/١٠	القدس
٨	مكتب المؤسسات الوطنية	٢٠٠١/٠٨/١٠	
٩	بيت الشرق	٢٠٠١/٠٨/١٠	شارع أبو عبيدة الجراح
١٠	الغرفة التجارية الصناعية العربية	٢٠٠١/٠٨/١٠	شارع نور الدين
١١	نادي الأسير الفلسطيني	٢٠٠١/٠٨/١٠	شارع أبو عبيدة الجراح
١٢	مركز القدس للتخطيط - جمعية الدراسات العربية	٢٠٠١/٠٨/١٠	شارع المسعودي
١٣	دائرة الأسرى والمعتقلين	٢٠٠١/٠٨/١٠	شارع المسعودي
١٤	دائرة الخدمات الاجتماعية	٢٠٠١/٠٨/١٠	شارع المسعودي
١٥	جمعية الدراسات العربية	٢٠٠١/٠٨/١٠	شارع أبو عبيدة الجراح
١٦	مركز تطوير المشاريع الصغيرة	٢٠٠٢/٠٢/٠٨	واد الجوز
١٧	المجلس الأعلى للسياحة	٢٠٠٢/٠٢/٠٨	واد الجوز
١٨	مركز أبحاث الأراضي - جمعية الدراسات العربية	٢٠٠٢/٠٢/٠٨	شارع أبو عبيدة الجراح
١٩	اتحاد الغرف التجارية العربية الصناعية الزراعية	٢٠٠٢/٠٦/٠٥	شارع الرشيد / باب الساهرة
٢٠	جمعية القدس للثقافة والتراث العربي		واد الجوز
٢١	نادي الخريجين العرب	٢٠٠٤/٠٤/٠٤	الشيخ جراح
٢٢	جمعية الرعاية للمرأة العربية	٢٠٠٤/٠٤/٠٤	شارع الأصفهاني

العيزرية	٢٠٠٤	جمعية أصدقاء الإمارات	٢٣
شارع الأصفهاني	٢٠٠٦/٧/١١	جمعية اقرأ	٢٤
شارع الأصفهاني	٢٠٠٦/١/١٥	جمعية الوفاة الخيرية	٢٥
المصرارة	/	مركز الإخاء الإسلامي المسيحي	٢٦
بيت حنينا	٢٠٠٦/٧/٧	مركز - مشروع / الدراسات القطاعية -	٢٧
العيزرية	٢٠٠٦/٥/٣١	لجنة زكاة العيزرية	٢٨
الرام	٢٠٠٨/٠٢/٠٤	لجنة زكاة الرام	٢٩
صور باهر	٢٠٠٧/٤/١٥	المنتدى الثقافي	
القدس / الشيخ جراح	٢٠٠٨/٧/٣	مجلس الإسكان	٣١
	٢٠٠٨/٥/١	مركز صامد المجتمعي	٣٢
صور باهر	٢٠٠٨/٢/٥	جمعية المنتدى الثقافي	٣٣
	٢٠٠٨/٤/٢٢	أسرانا - إغلاق	٣٤
صور باهر	٢٠٠٩/٢/٢	مركز زيد بن ثابت	٣٥

مؤسسات تم اغلاقها قبل سنة ٢٠٠٠

الرقم	اسم المؤسسة	تاريخ الاغلاق	عنوان المؤسسة
١	دائرة تنمية الشباب	١٩٩٧	القدس
٢	رابطة الاندية المقدسية	١٩٩٧	
٣	صحيفة الميثاق	١٩٨٦	شارع ابو عبيدة الجراح
٤	مجلة العهد	١٩٨٦	شارع ابو عبيدة الجراح
٥	صحيفة الطليعة		شارع ابو عبيدة الجراح
٦	صحيفة المنتدى		
٧	مجلة الشراع	١٩٨٣	
٨	الدرب	١٩٨٦/٨	
٩	صحيفة الوحدة		
١٠	صحيفة البشير	١٩٨٠	

١١	مكتب القدس للترجمة والخدمات الصحفية	٨٢/٩/١٣
١٢	مكتب المنار للصحافة والاعلام والنشر	١٩٨٥/٩/٩
١٣	جمعية الدراسات العربية	٨٨/٧/٣١
١٤	اتحاد الجمعيات الخيرية	١٩٨٨/٨/٢٨
١٥	مجمع النقبات المهنيين	١٩٨٨/٨/٢٥
١٦	مجلة العودة - عربي انجليزي	١٩٨٨/٩/٣٠
١٧	المجلس الاعلى للسياحة	١٩٩٥/٨/٢٥
١٨	مجلس الاسكان الفلسطيني	١٩٩٥/٧/١٠
١٩	مستشفى الهوسيس اغلاق نهائي	١٩٨٥
٢٠	٣١ مدرسة اعدادية وثانوية خاصة	١٩٨٨
٢١	ادارة جامعة القدس	١٩٩٢/٨٨
٢٢	هيئة الاذاعة التلفزيون الفلسطينية	١٩٩٥/٧/٢٨
٢٣	دائرة الاحصاء الفلسطيني	١٩٩٥/٧/١٠
٢٤	وكالة وفا للاعلام الفلسطيني	١٩٩٥/٧/١٠
٢٥	المركز الجغرافي الفلسطيني	١٩٩٥/٨/٢٥
٢٦	المؤسسة الفلسطينية للتدريب المهني	١٩٩٥/٨/٢٥
٢٧	دائرة الشباب والرياضة	١٩٩٥/٨/٢٥
٢٨	مركز الصحة الفلسطيني	١٩٩٥/٨/٢٨
٢٩	بلدية القدس - امانة العاصمة	١٩٦٧/٦/٢٨
٣٠	المصارف والمؤسسات المالية العربية في القدس وعددها ٥	١٩٩٧/٦/٥
٣١	هدم نادي برج اللقلق لذوي الاحتياجات الخاصة	١٩٩٦/٨/٢٧
٣٢	هدم بيت / مركز / لذوي الاحتياجات الخاصة	١٩٩٦/٨/٢٧
٣٤	جميع المحاكم / اغلاق نهائي	١٩٦٧
٣٥	تحويل مبنى المستشفى + إلى قيادة للشرطة	١٩٦٧

صورة لبعض المؤسسات التي اعتدى عليها الاحتلال و /أو أغلقها:



بيت الشرق / جمعية الدراسات العربية بالقدس



المنتدى الثقافي / صور باهر



آثار الحريق الذي أشعلته قنبلة الجيش الإسرائيلي في مقر الجمعية / أيار ٢٠٠٧



مقر جمعية بيت دقا للتنمية والتطوير - أيار ٢٠٠٧



المصادر

- ١ آن لاتندرس، المقاومة الفلسطينية والتغيير المدني في القدس، ١٩٩٥.
- ٢ ميرون بنفنستي، القدس المدينة الممزقة، ١٩٧٦.
- ٣ آن لا تندريرس في كتابها المقاومة الفلسطينية والتغيير المدني، ١٩٩٥.
- ٤ كتاب عقبات السلام للبروفيسور جيف هلبير. يوجد في مواجهة هؤلاء الفلسطينيين ١٩٠ ألف مستعمر إسرائيلي يتركزون في طوقين من المستعمرات.
- ٥ سامي مسلم في كتابه النضال من اجل القدس.
- ٦ النضال من اجل القدس / سامي مسلم. باسيا، ١٩٩٦.
- ٧ مجلة شؤون تنمية، ملتقى الفكر العربي، شتاء ١٩٩٥-١٩٩٦.
- ٨ صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١٠/٨/٢٠٠١.
- ٩ كما جاء في جريدة الجيروسلم بوست.
- ١٠ سامي مسلم، النضال من اجل القدس، ١٩٩٦.

المصادر

- ١ - إغلاق مؤسسات القدس اعتداء صارخ على هوية القدس العربية الفلسطينية / الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس نيسان ٢٠٠٨.
- ٢ - المقاومة الفلسطينية والتغيير المدني في القدس ٦٧/١٩٩٤ آن لاتندريس. باسيا ١٩٩٥.
- ٣ - النضال من اجل القدس - سامي مسلم. باسيا ١٩٩٦
- ٤ - القدس نداء أخير - احمد غنيم ١٩٩٩
- ٥ - نحو إستراتيجية فلسطينية اتجاه القدس / مركز دراسات وتوثيق المجتمع الفلسطيني.
- ٦ - شؤون تنمية / الملتقى الفكري العربي شتاء ١٩٩٩/٩٥.
- ٧ - التقرير الشهري حول الانتهاكات الإسرائيلية في القدس - الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس أيلول ٢٠٠٨.
- ٨ - بلدية القدس العربية - أسامة حليبي ١٩٩٣.
- ٩ - القدس تحت الاحتلال - السلطة الوطنية الفلسطينية ١٩٩٨.
- ١٠ - دليل المؤسسات الأهلية في القدس - الائتلاف الأهلي ٢٠٠٧.
- ١١ - يوميات حقوق الإنسان - الكتاب السنوي ١٩٨٨، ١٩٩٢ - مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان. (بالانجليزية)
- ١٢ - مقابلة مع جمال غوشة / مدير المسرح الفلسطيني.